الأزمة الأمنية في العراق الأسباب الواقعية والمعالجات الاستراتيجية

م.م حيدر زاير العامري

نبذة عن الباحث :
تدريسي في جامعة الكوفة.

The security crisis in Iraq "Its real causes and strategic treatments"

المقدمة :

لم يكن العراق الدولة الوحيدة في العالم التي شهدت وتشهد ازمات أو صراعات داخلية ، فقد شهدت أغلب الدول في التاريخ الحديث والمعاصر ازمات وصراعات وصلت من الشدة والعنف الى مستوى الحرب الاهلية ، وخير دليل على ذلك ماشهدته الولايات المتحدة الاميريكية في ستينيات القرن التاسع عشر - أي مابعد الاستقلال – من حروب انفصال في عهد الرئيس الأمريكي أبراهام لنكولن الذي أغتيل بسبب تلك الأزمة الداخلية، فضلاً عن دول اخرى في اروبا واسيا وغيرها[1] .

ليس الهدف من ذكر تلك الامثلة التبرير لما جرى ويجري في العراق – علماً انه لم يصل الى مستوى الحرب الاهلية كما حدث في تلك الدول – وانما من باب الافادة من تجارب تلك الدول في كيفية تجاوز ماجرى عليها من صراعات او نزاعات مسلحة، ومادام العراق ليس بدعاً عن بقية الدول ان لم يكن حالهُ الافضل ، لذلك فالتفكير بالحلول لما يمّر به من ازمات او صراعات هو ليس بالامر المُعجز كما يريد ان يصوّره البعض ، ولايمكن القول عنه بأنه يسير في نفقٍ مظلم لانور في نهايته ، بل نرى على العكس من ذلك ان الحلول ممكنة وانهاء الخلافات او الصراعات امر من الممكن تحققه لو صدقت النوايا وكانت

هناك جدية في البحث عن الحلول،مع ملاحظة عدم أهمال عامل الزمن في تحقيق ذلك.
وارى بان النقطة الاهم قبل وضع الحلول هو التشخيص الدقيق لأصل المشكلة ، فبدون التشخيص الدقيق والصحيح ، لايمكن اقتراح الحلول الصحيحة ، ومن هذا المنطلق يمكن الاشارة الى نقطتين مهمتين :
الاولى : يجب الاعتراف بان هناك مشكلة او ازمة تمرّ بها البلاد ، والجزء الظاهر من هذه الازمة انها أزمة امنية .
الثانية : يجب تشخيص مدى عمق تلك الازمة وهل هي ازمة عابرة آنية – كما يراها البعض – ام هي عميقة ومتجذرة كما يراها البعض الاخر ، وماهي الاسباب الحقيقية او الواقعية لها سواءً كانت عابرة او متجذرة ، وماهي الحلول الصحيحة المقترحة لادارة وتطويق وأحتواء تلك الازمة .
ويمكن تناول الازمة التي يمر بها العراق من خلال المباحث التالية :
المبحث الاول : ***الازمة الامنية واسبابها الحقيقية*** :
المقصود بالأزمة الأمنية هي حالة الاستهداف المتكرر والمنظم لأمن المواطنين من خلال اساليب يقوم بها من يستهدف الامن الوطني سواءً بالتهديدات – كما حصل في السنوات الاولى مابعد الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ او سواءً بإستعمال عمليات التفجير والقتل كما حصل ويحصل من خلال استهداف المدنيين بالسيارات المفخخة والعبوات الناسفة ، او الهجمات المنظمة التي تقوم بها بعض المجاميع المسلحة خارج ارادة وسيطرة الحكومة مستهدفة المنشات الحيوية او الخدمية او الحكومية[٢] .
ونقول هنا بانها ازمة امنية ، لان الهدف منها هو استهداف الامن الوطني من خلال استهداف المواطنين ، فلا يُعقل او يُقبل منطقياً ان العمليات الارهابية لها القدرة على ابادة الشعوب وقتلها بالكامل ، بل ان دولاً عظمى لم تستطع مهما استخدمت من قوة وقسوة ان تنهي شعباً من الشعوب ، فالقوة الامريكية لن تقضي على الفيتناميين ، ولا القوة السوفيتية استطاعت القضاء على الافغان في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي ، ولابد من الاشارة الى نقطة مهمة وهي ان الاهداف الحقيقية وراء كل مايجري في العراق هو استهداف الامن الوطني ، والذي من خلاله يتم تحقيق الهدف الاخر وهو محاولة تغيير اتجاه الاحداث او الاوضاع السياسية بالوجهة التي يريدها اولئك الذين يستهدفون أمن المجتمع .
ومن خلال استقراء الوضع الداخلي العراقي ، لابد من القول او الاعتراف أولاً بأن هناك ازمة امنية يمر بها العراق ، والازمة في اللغة العربية هي الضيق والشدة والقحط وفي اللغة الانكليزية (Crise) عُرفت بانها حركة سريعة او جُلٍ عنيف للاحداث[٣] .
والازمة كما يعرفها المتخصصون في مجال الدراسات الاستراتيجية بانها (المجال الزمني الذي تظهر في نزاعات ترتفع الى الحد الذي تهدد فيه بتغيير طبيعة العلاقات القائمة)[٤]، او انها (مجموعة احداث تكشف عن نفسها بسرعة مُحدِثة بذلك اخلالاً في توازن القوى القائمة في ظل النظام الدولي او ايّاً من نظمه الفرعية ، بصورة اساسية وبدرجة تفوق

الدرجات الاعتيادية مع زيادة احتمال تصعيد الموقف الى درجة العنف داخله)[٥] ، وعرّفها اخرون ومنهم (كورال بيل) بأنها (وصول عناصر الصراع في علاقة ما الى المرحلة التي تهدد بحدوث تحول جذري في طبيعة العلاقة ، مثل التحّول من السلم الى الحرب في العلاقات الطبيعية بين الدول ...)[٦] .

واذا كانت الازمة تعني التصعيد في المواقف الى درجة العنف المسلح او وفقاً للمفهوم الدولي هي التصعيد نحو الحرب بين الدول التي تتصاعد بينها الازمة ، بسبب الخلافات حول قضايا معينة ، تكون في الغالب واضحة ، ويسعى كل من طرفي النزاع الى تحقيقها[٧] ، فنتسائل هنا حول الازمة الامنية في العراق ماهي طبيعتها ومن هم اطرافها ، وماهي الاهداف التي يسعى كل طرف لتحقيقها ، وماهي الاسباب الحقيقية وراء تصاعد تلك الازمة ، ومن الممكن الاجابة على تلك التساؤلات من خلال المحاور التالية :

المحور الأول : اطراف الازمة الامنية في العراق :-

ويطرح هنا سؤال في غاية الاهمية ، من هم اطراف الازمة ؟ ، ولماذا هذا التصعيد في استهداف امن المواطنين وحياتهم واستقرارهم واستهداف المؤسسات الخدمية[٨] ؟ دون ان تكون هناك اية حدود أو(خطوط حمراء) لذلك الأستهداف.

هناك من يقول بان الازمة او طرفي الازمة هما الشعب والارهاب أي ان هناك شعباً يريد ان يتمتع بحقوقه المشروعة ، وهناك طرفاً اخر هو الارهاب الذي يستهدفه[٩] ، والواقع ان هذا هو ليس سبباً وانما هو نتيجة لسبب . أي ان استهداف الامن والاستقرار هو نتيجة أو آلية لتحقيق اهداف اخرى ، بمعنى ان المواطنين ليسوا هم من طرفي النزاع في الازمة الامنية ، وانما هم وسيلة للضغط من قبل احد الطرفين ولاسيما من يستهدفهم – من اجل تحقيق هدفه ، وهذا – بحسب رأي – أقرب الى الصحة .

اما الرأي الاخر في تحديد طرفي النزاع ، فيرى بان النظام السياسي في العراق مابعد عام ٢٠٠٣ والارهاب هما طرفي النزاع ، وهذا الرأي اقرب الى الواقع ، من خلال استقراء وتتبع مايجري على ارض الواقع .

فهناك استهداف واضح وصريح لكل منجز-وإن كان بسيطاً- تحققه الحكومة على ارض الواقع سواء في المجال الخدمي كاستهداف المباني وخطوط نقل الكهرباء ،او في المجال الامني من خلال استهداف القوات الامنية كالشرطة والجيش ، بل حتى استهداف المواطنين العزل هو في الحقيقة استهداف للنظام السياسي بالكامل من خلال زعزعة ثقة المجتمع بقدرات النظام السياسي على حمايته او توفير الخدمات له ،وبالتالي خلق فجوه كبرى وأمن ثم أزمة بين النظام السياسي والمجتمع .

والرأي الثالث : وهو – بحسب ما أرى اكثر دقة من الرأيين السابقين – بأن طرفي الازمة او الصراع هما ليس الارهاب والحكومة ، و انما الجهة التي تقف وراء الارهاب وتموّله وتشجعه وتوفر الدعم المالي والغطاء السياسي له من جانب وبين النظام السياسي من جانب اخر[١٠] ، أي ان الارهاب ماهو الا آلية من اليات متعددة تقف وراءها جهة تسعى لتحقيق اهداف معينة . ولذلك نسمع كثيراً مايطرحه البعض بأن الازمة بين الاطراف السياسية المتناحرة تؤدي الى تصاعد وتيرة العنف والارهاب ، أي هناك ترابط بين جهات سياسية

داخلية وخارجية وبين مايقوم به الأرهاب من عمليات وهناك تهديد مُظمَر أو مخفي من قبل جهات سياسية معينة داخلية او خارجية بان عدم الاستجابة لمطاليبهم يعني اطلاق يد الارهاب والعنف .

واذا كان الراي الثالث هو الراي الأكثر دقة ، فالتساؤل هنا من هي الجهة او الطرف الذي يقف وراء الارهاب ؟ ، هل هي داخلية ام اقليمية او دولية ؟ ، ام هناك اكثر من جهة اقتضت مصلحتها دعم الارهاب واستهداف الامن الوطني للبلاد[١١] ؟ ومن الممكن ان يتوضح هذا التساؤل من خلال معرفة الاسباب الحقيقية او الواقعية للأزمة الامنية .

المحور الثاني: الأسباب الحقيقية او الواقعية للازمة الأمنية (الدوافع والأهداف):-

تتعدد الاراء التي تحاول تحليل اسباب الازمة الامنية في العراق ، وكل رأي من هذه الاراء يعكس في بعض الاحيان توجهات أو خلفيات فكرية لأصحاب هذه الاراء ، وفي احيان اخرى يعكس أمُنيات بجعل سبب الازمة الامنية هو ماتتمناه او ترّوج له هذه الجهة او تلك ، بأستثناء عدد من الاراء التي تحاول من خلال البحث العلمي واستقراء الوقائع معرفة الاسباب الحقيقية للازمة .

ولعل من اهم الاراء التي حاولت تفسير تصاعد حدة الازمة الامنية في العراق هي :

١- **الأسباب الاجتماعية** : بمعنى ان الازمة الامنية في العراق سببها عدم التجانس الاجتماعي والنفور بين فئات الشعب العراقي المختلفة ، أي بمعنى اخر ان الازمة الامنية في العراق هي نتاج طبيعي ومخرج من مخرجات ازمة بنيوية اجتماعية متأصلة ومتجذرة ، وليست هي حالة طارئة او عابرة ، وقد تبنى هذا الرأي عدد من الكتاب والمنظرين الاستراتيجيين الأمريكيين ، منذرين بأندلاع حرب اهلية بسبب تزايد العنف وتدهور الوضع الامني ، وان نهاية هذه الازمة او انهاءها يكون من خلال طرح مشروع تقسيم البلاد الى مكونات ثلاث على اساس عرقي – طائفي[١٢] ، أي مكون كردي في الشمال والشمال الشرقي ومكون سني في الشمال والشمال الغربي ومكون شيعي في الوسط والجنوب ، وهو ما أطلق عليه (مشروع بايدن)[١٣] .

وقد تم الترويج كثيراً لهذا المشروع من قبل جهات داخلية – سياسية – وجهات اقليمية ودولية ، وكانت بعض اهدافه واضحة وهي اولاً التخلي عن المسؤولية عما جرى ويجري في العراق من قبل القوات الامريكية التي احتلته في نيسان/ابريل عام ٢٠٠٣ ، وكذلك السيطرة على مقدرات البلاد الاقتصادية واضعافه سياسياً من خلال اثارة التناحرات والخلافات بين مكوناته وتفتيته الى كيانات عرقية ودينية وطائفية[١٤] .

أي ان القول بأن السبب في الازمة الامنية يعود الى الخلافات الاجتماعية البنيوية بين مكونات المجتمع العراقي ،قد تم الترويج له خارجياً اكثر من قبوله داخلياً ، وسُخرت وسائل اعلام وفضائيات كثيرة من أجل ذلك .

٢- **الأسباب السياسية**: وهذا السبب هو اقل خطراً وأسهل علاجاً من السبب الأول ، اذ يرى اصحاب هذا الرأي بان الازمة الامنية في العراق تعود الى اسباب سياسية ، ولكن ايضاً هناك وجهات نظر مختلفة حول الاسباب السياسية التي اثارت وتثير تلك الازمة الامنية في العراق ،أذ رأى البعض بأن السبب الرئيس للأزمة هو قوات الاحتلال الامريكية

أما من خلال الاهداف التي تسعى لتحقيقها فعلاً من وراء الاحتلال والسيطرة على البلاد من خلال اثارة الازمات السياسية بين مكوناته[١٥]، أو من خلال طريقة بناء ودعم النظام السياسي الذي قام على انقاض النظام المُباد مابعد عام ٢٠٠٣ ، وذلك بتقوية جهة او طرف على حساب جهة اخرى[١٦].

اما وجهة النظر الاخرى حول الاسباب السياسية للازمة الامنية فهي معاكسة تماماً لوجهة النظر الاولى ، اذ ترى قوى المعارضة للنظام المُباد والتي اصبحت على رأس السلطة مابعد عام ٢٠٠٣ ، ان سبب الازمة السياسية هي الطريقة او الالية التي حُكِمَتْ بها البلاد ماقبل عام ٢٠٠٣ والتي اسماها البعض "الطائفية السياسية" وليست الاجتماعية[١٧] ، أي الخلل الذي رافق بناء الدولة العراقية الحديثة منذ عام ١٩٢١ وحتى عام ٢٠٠٣ ،وهذا الذي يدعوا أطرافاً سياسية بعدم القبول بأية معادلة سياسية جديدة ،سوى تلك التي حكمت البلاد في الماضي بغض النظر عن مدى صحّتها أو عدالتها.

وقد اشار الى هذا الرأي ايضاً عدد من الكتاب الاجانب المهتمين في الشأن العراقي ، فترى الكاتبة (فيبي مار) بأن (هناك دكتاتورية حكمت غالبية البلاد بقبضة من حديد ، وجهاز مخابرات ضخم ، وجيش وصل الى ٤٠٠,٠٠٠ عدده ، وموارد تركزت بيد صدام وأتباعه في بغداد ..)[١٨]، وكذلك يتبنى الرأي نفسه الكاتب الاستراتيجي الامريكي تشارلز كروثامر (cherles kraut hammer) اذ يشير في هذا الصدد بقوله (... ان العراق اغتُصب وخُرِّب على مدى ثلاثين عاماً من قبل دكتاتورية سادية منقطة النظير ، وقاسية وحشية مدمرة . لقد استحال الى صحراء اجتماعية وسياسية ونتجت عن ذلك أزمة في الثقة والنيات الحسنة وفي رأس المال البشري المحض اللازم للحكم الديمقراطي . وكل مايُترك للمرء في العراق هو اللجوء لمسجدٍ او لعشيرةٍ او لمليشيا ...))[١٩]، أي ان الازمة السياسية الحالية – وفق رؤيته – هي بسبب الحالة التي حكمت البلاد ماقبل عام ٢٠٠٣،وبالتالي هناك صراع أو أزمة بين من يريد التغيير وبين من يريد إعادة الوضع السياسي الذي ساد ماقبل عام٢٠٠٣ .

وهناك رأي اخر يشير الى ان سبب الازمة الامنية هو الوضع السياسي القائم بعد عام ٢٠٠٣ بغض النظر عن الماضي وطبيعته – وان كان هذا الراي يبتعد نسبياً من الدقة والعمق في تحديد السبب الرئيس للأزمة الامنية – أي ان الوضع الامني الغير مستقر سببه اخطاء السياسيين المتصدين ، وهذا ما ذهبت اليه الكاتبة المصرية ايمان رجب بان هناك أخطاء إرتكبتها الشخصيات السياسية سببت الاضطراب الامني[٢٠]، وبالرغم من صحة بعض ماتناولته تلك الكاتبة في بحثها حول العراق ، الا اننا نرى بأن هناك مجافاة للحقيقة وادانة طرف واحد هو رئاسة الوزراء دون النظر الى بقية الأطراف المشاركة بالعملية السياسية ، بقصدٍ او بدون قصد ، وهذا مادأبت عليه كثير من وسائل الاعلام المرئية والمكتوبة الاقليمية بالتحريض بين ابناء الشعب الواحد والترويج لفكرة التهميش الذي راقَ لبعض سياسيّ الداخل الأتكاء عليها والتمسك بها بدون التمعن والنظر بالاهداف التي تقف وراءها تلك الأطراف الاقليمية،ولاسيما القنوات

الفضائية التي اعتادت على التحريض الطائفي بين ابناء البلد الواحد متبنية في بعض الاحيان موقف الدفاع عن جهة معينة او مكونّ معين ، وهو ادعاء يفتقر في كثير من الاحيان الى المصداقية والواقعية ، لاسيما اذا علمنا ان الكثير من تلك القنوات الفضائية تقف وراءها أنظمة سياسية اقليمية كانت هي السبب المباشر او غير المباشر لتسهيل دخول قوات الاحتلال الى العراق ، وكانت هي السبب أيضاً فيما بعد في تسهيل حركة ومرور الجماعات المسلحة الأرهابية.

المبحث الثاني:الحلول الاستراتيجية المقترحة لمعالجة الازمة الامنية في العراق :-

لكل ازمة نهاية ، وليس المهم فقط هو نهاية الازمة ، ولكن كيفية ادارتها من قبل صناع القرار من اجل تجنيب البلاد التي يمثلونها ويديرون نظامها السياسي الاضرار والمخاطر الناجمة عن تفاقم تلك الازمة ،وهذا مايسمى في الدراسات الاستراتيجية ادارة الازمة وتطويقها[٢١] .

واذا كان الراي الراجح لتشخيص طبيعة الازمة الامنية في العراق بأن اسبابها سياسية وليست اسباب بنيوية اجتماعية كما اراد ان يسوّق لها البعض ، فان الحل سوف يكون اسهل وان تطويق تلك الازمة ايسر ، ومايؤكد هذا القول ان هناك عدد من الكتاب الاجانب بدأوا يعترفون بأن الازمة في العراق هي ليست كما تروّج لها الجهات الاقليمية والدولية التي تسعى لتقسيم العراق واضعافه من اجل مصالحها ،إذ اشار الكاتب الامريكي انطوني كوردزمان في مقالة له بأنه (تُبيّن الاستفتاءات بان الكثير من العراقيين يعتبرون انفسهم عراقيون او مسلمون وليس شيعة او سنة ، وتبين الاستفتاءات ايضاً بان معظم العراقيين ليس لديهم رغبة في تقسيم البلد او ايّاً من اشكال الفيدرالية الواسعة التي تثير الخلاف ..))[٢٢] ، ومايؤكد هذا الرأي الواقع الاجتماعي العراقي ، اذ طُرحت الفيدرالية من قبل شخصيات سياسية (شيعية) لها ثقلها ومكانتها في الوسط الاجتماعي الشيعي في السنوات الاولى مابعد الاحتلال ، ولكن جوبهت تلك الدعوات بالرفض الشعبي ، ثم طُرحت الفيدرالية من قبل شخصيات سياسية في الوسط السني فيما بعد ، وجُوبهت برفض أشدّ من قبل غالبية المجتمع في المناطق ذات الاغلبية السنية ، معتبرة تلك الدعوات هي دعوات تقسيم او بداية لتقسيم البلاد على اسسٍ طائفية .

وهذا مايشجع على أمكانية وضع الحلول لتلك الأزمة ويُحبط كل محاولات التقسيم التي تسعى لأستهداف وحدة البلاد ، بغض النظر عن النوايا التي تقف وراء تلك الدعوات ، وهل هي سياسية ادارية ، او تمثل اجندات خارجية .

ذلك الواقع الاجتماعي يجعل الحلول للازمة الامنية اسهل ، اذا ماتمَّ تبنّي استراتيجيات صحيحة قائمة على اساس تعميق الحسّ الوطني وزيادة الثقة المتبادلة بين ابناء الشعب من جانب وبينهم وبين الاجهزة الحكومية من جانب اخر .

ويمكن اقتراح جملة من الحلول للازمة الامنية في العراق وكما يأتي :-

١- ان الاهداف التي يسعى لتحقيقها الارهاب من خلال استهدافه للمدنيين هو تحويل الازمة الامنية من طابعها السياسي الفوقي الى طابعها الاجتماعي البنيوي ، لان

الارهاب لايجد له مكاناً الا من خلال ايجاد شرخ ومن ثم تعميقه بين مكونات الشعب الواحد ، ويقول في هذا الصدد كل من الكاتبين الامريكيين دانييل ألن . بايمن وكينث أم . بولاك ((... غالباً مايجد الارهابيون موطئاً لهم في بلد فيه حرب اهلية كما انتعشت القاعدة في افغانستان ...))[٢٣] ، أي ان الارهاب بقائه ونشاطه مرهون بمدى تمزيق الوحدة الاجتماعية للبلد وايجاد الفرقة والاختلاف بين ابناءه حتى يتمكن من ضمان غطاء لوجوده ونشاطاته في البلد .

وهذا الامر قد *تنبّه ونبّه له المرجع الديني السيد السيستاني* منذ الايام الاولى للاحتلال بقوله ((... ان الهدف من الارهاب وتصريحات الزرقاوي هو ايقاع الفتنة بين ابناء هذا الشعب الكريم وايقاد نار الحرب الاهلية في هذا البلد العزيز للحيلولة دون استعادته لسيادته وأمنه ...))[٢٤].

ولذلك يتوجب على الجهات الحكومية والاجهزة الامنية الحذر وعدم تمكين الارهاب من تحقيق اهدافه من خلال استهداف مناطق سكنية ذات لون طائفي محدد ثم استهداف مناطق اخرى ذات لون طائفي اخر ، حتى يُوهم الرأي العام الحكومي والاجتماعي بأن الصراع او الأزمة هي أزمة طائفية – اجتماعية ،وهذا ماقام به الارهاب فعلاً في العراق من خلال استهداف المدنيين ، بل الاكثر من ذلك يستهدف قوى الامن الوطني على اساس طائفي مذهبي لتحقيق نفس الغرض .

٢- ان الارهاب لايستطيع ان يتحرك الا من خلال الحواضن الثلاث الداخلية والاقليمية والدولية[٢٥]، فالداخلية توفر له المأوى وتسهل له الحركة ، والاقليمية توفر له الدعم المالي والاعلامي وتسهيل المرور عبر اراضيها ، والحاضنة الدولية تغض النظر عنه طالما ان تجمّعه او تَجمَيعه في أماكن معروفة وتحركه بإتجاه دولة محددة يقلل من مخاطره على تلك الدول الكبرى، ولربما تستطيع من خلال تواجده في دولة ما تحقيق مصالحها من خلال الضغط على تلك الدولة اما بتبرير وتسهيل تواجدها عسكرياً او الهيمنة السياسية والاقتصادية ، وهذا ماتحقق فعلاً للولايات المتحدة الامريكية في افغانستان والعراق[٢٦] ، ولامجال هنا لمناقشة الحواضن الاقليمية والدولية ، ولكن مايتعلق بالحواضن الداخلية للارهاب وكيفية معالجتها هو الموضوع المهم والحساس ،أذ له علاقة بالحلول المقترحة، ويمكن تحقيق ذلك عن طريق اتجاهين :-

الاتجاه الاول : معنوي من خلال ترسيخ ثقة افراد المجتمع بالنظام السياسي القائم ، ولايتم ذلك الا من خلال السلوك العملي الواقعي للقوى الامنية وقياداتها بان حركتها من اجل حفظ الامن والاستقرار على اساس المواطنة التي تعد هي الهوية الاصيلة،لاعلى اساس الهويات الفرعية او الثانوية سواءً المناطقية او العرقية او الطائفية، وتزداد وترسخ الثقة لدى الشعب بكل أطيافه ومكوناته بأن حركة الحكومة وأجهزتها الامنية لاتتحرك الا على اساس الهوية الوطنية في بسط الأمن،لا كما تروّج بعض وسائل الاعلام المغرضة ، ويقول في هذا الصدد عبد الجبار احمد ((...المصالحة الوطنية ليست هي التي تكون نتاج القرارات الرسمية او المؤتمرات،بل تلك التي تكون نتاج لأتباع ادوات وآليات فيها صدق النوايا وعقلانية النهج وموضوعية الاهداف...))[٢٧].

الاتجاه الثاني: ويتمثل بالدعم الحكومي للجهات الشعبية التي تحارب الارهاب – لاسيما العشائر – كماحدث في محافظة الانباروصلاح الدين وديالى – معنوياً من خلال التواصل الحكومي معهم ، وكذلك الدعم المادي من خلال تقديم المكافئات والمعونات والمستلزمات الأساسية والغذائية لهم للتخفيف من معاناتهم وزيادة معنوياتهم لمواجهة الأرهاب ، وقد كان الاتجاه الحكومي صحيحاً في هذا المجال بالرغم من الدعوات التي يطلقها البعض بقصد او بدون قصد للانتقاص من اولئك الذين يقفون بوجه الارهاب واتهامهم بأنهم يعملون لصالح الحكومة ، لاسيما مايتعلق بموضوع الصحوات او مايطلق عليها (صحوات ابناء العراق) ، والصحوة تختزن الغفلة عن امر ما مُدةً من الزمن ثم الصحوة ومراجعة الانسان لنفسه وتصحيح مساره ، والصحوات يجب ان تشكر على ماقامت وتقوم به ، لانها تأثرت اولاً بظاهر الشعارات التي اطلقتها جماعات التكفير والارهاب بدعوى محاربة الاحتلال[٢٨] ، ثم بعد الانسحاب الامريكي بدأت تلك الجماعات بالتحريض الطائفي بحجة الدفاع عن طائفة معينة ، ولكن بعد ان انكشف زيف ادعائهم بدأ الكثير من الذين تأثروا بدعاياتهم بمواجهتهم ومحاربتهم ، وقد كلفهم ذلك الكثير-كما حصل في الجزرة التي قامت بها الجماعات التكفيرية ضد قبيلة البونمر في محافظة الأنبار- ولذلك يجب ان تكون هناك استراتيجية للتواصل معهم ودعمهم من اجل الامن والاستقرار .

٣- الثغرة الاستراتيجية الكبرى التي أغفلتها الاجهزة الحكومية هي وسائل الاعلام التي تساعد الارهاب في حركته من خلال توضيح مواطن الخلل في عمل الاجهزة الحكومية من جانب ، واثارة الرعب لدى المواطنين من خلال الحرب النفسية من جانب اخر ، وماكانت الموجة الارهابية والتفجيرات التي ضربت البلاد في شهر ايار – حزيران – تموز لعام ٢٠١٣ لتحدث بذلك المستوى الا بعد الحملة الاعلامية التي تم الترويج لها كثيراً داخلياً وخارجياً بفشل اجهزة الكشف عن المتفجرات مما ولدت زعزعة الثقة لعناصر الاجهزة الامنية لما يقومون به من جانب ، وتشجيع الجماعات الارهابية على التحرك بالسيارات المفخخة من جانب اخر وطمأنتهم بعدم كشف او رصد حركة عجلاتهم ، وبغض النظر عن الجانب التقني في اجهزة كشف المتفجرات ومدى صحته ومايتعلق به من فساد مالي ، ولكن من الخطأ كشفه اعلامياً لما له من ردود فعل سلبية لم يلتفت اليها الكثير ، حتى ان بعض المسؤولين الامنيين والسياسيين – قليلي الخبرة بالدعاية والحرب النفسية – ظنّوا ان تفعيل هذه القضية اعلامياً في خدمة الصالح العام ، ولكن العكس كان هو الصحيح ، فلم يُحاسب من كان وراء شراء تلك الصفقة من الاجهزة ، ولم يُحفظ الامن من خلال زعزعة ثقة المواطنين والمسؤولين الامنيين بدقة عملها .

الخاتمة والاستنتاجات : -

مما تقدم يمكن التوصل الى جملة من الاستنتاجات اهمها :

١- لم يكن العراق هو البلد الوحيد الذي تعرض لأزمات ومن بينها الازمة الامنية ، بل هناك كثير من الدول جرى عليها اشد مما جرى في العراق ، وبالتالي فان الحلول ممكنة للخروج من تلك الازمات .

٢- التشخيص الحقيقي والواقعي للازمة الامنية انها سياسية وليست ازمة تعايش بين افراد المجتمع ، وان كان الارهاب يسعى لتوجيهها بأتجاه تفتيت البنُية الاجتماعية من خلال اثاره الفتنة والقتل على الهوية .

٣- هناك حواضن ثلاث للارهاب داخلية واقليمية ودولية ، ولكلٍ اهدافه ، والاخطر في تلك الحواضن هي الداخلية التي يجب معالجتها من خلال الاستراتجيات الصحيحة .

٤- الارهاب يسعى لتفتيت ابناء البلد الواحد حتى يحصل على الدعم والغطاء لحركته ، ويستهدف اية جهة او مكوّن تكشف خططه او تعارضه – كما حصل في المناطق الغربية من العراق من استهداف الرموز الوطنية والعشائرية والكفاءات العلمية التي تدعوا الى الاعتدال والتوحد ونبذ العنف والتسامح واشاعة روح المواطنة .

٥- هناك اتجاهات ثلاث لمواجهة الارهاب مادياً من خلال الثواب والعقاب ، أي مكافأة من يساعد على مكافحته ومعاقبة من يسانده ويوفر له الدعم .وكذلك معنوياً من خلال التواصل الحكومي لكل من يواجه الارهاب والاتجاه الثالث الذي يجمع الاثنين معاً أي المكافأة المادية والمعنوي ويتم ذلك من خلال برنامج حكومي منظم ومن اعلى مستويات السلطة .

٦- من اخطر مايواجه الامن هو الانفلات الاعلامي لكثير من القنوات التي تحرض على العنف والارهاب ، ويجب ان تُشكل هيئات قضائية لمقاضاة كل وسائل الاعلام التي تساعد على العنف والارهاب والتحريض الطائفي ،كما يجب التفريق بين مفهوم حرية الرأي والتعبير وبين التحريض على العنف والارهاب .

٧- قطع الطريق على حركة الارهاب من خلال المصالحة الوطنية الحقيقية واشاعة ثقافة التسامح وزرع الثقة بعمل الاجهزة الامنية على اساس المواطنة .

المصـــادر :

١- للتفصيل ينظر عبد العزيز سليمان نوار وعبد المجيد نعنعي ، التاريخ المعاصر لأوربا . (بيروت : دار النهضة العربية ، د.ت) .
كذلك ينظر : عبد الفتاح حسن ابو عليه واسماعيل باغي ، تاريخ اوربا الحديث والمعاصر ، (الرياض : دار المريخ للنشر ، ١٩٧٩) .

٢- منذ دخول الاحتلال الامريكي للعراق واسقاط النظام في نيسان/ابريل ٢٠٠٣ ، شهد العراق موجات من العنف والقتل من خلال السيارات المفخخة وماقامت به المجاميع المسلحة . وكان اخرها واخطرها – بعد شهدت البلاد استقراراً نسبياً – هو استهداف سجني ابو غريب والتاجي بعملية نوعية جرى خلالها تهريب عدد من السجناء . للتفصيل اكثر ينظر : مجلة المستقبل العربي ، بيروت . العدد ٣٠٩، ايلول/سبتمبر ٢٠٠٥ (ملف الخسائر البشرية في العراق ٢٠٠٣-٢٠٠٥) ، ص٣١٩ .

٣- رنا الشجيري ، الازمة الدولية وادارتها .. العراق انموذجاً ، مجلة شؤون عراقية ، مركز العراق للدراسات ، العدد ٥ ، كانون الثاني ، ٢٠١١ ، ص١٤١ .

٤- ثامر كامل الخزرجي ، العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية ادارة الازمات ، (عمان : دار مجدلاوي للنشر ، ٢٠٠٥) ، ص٣٥٧ .

٥- المصدر نفسه .
٦- للتفصيل ينظر : عبد القادر محمد فهمي ، المدخل الى دراسة الاستيراتيجية ، د.م.ط ، د.ت .
٧- للتفصيل ينظر : غيث سفاح متعب وقحطان حسين طاهر ، ماهية الازمة الدولية .دراسة في الأطار النظري ، مجلة العلوم السياسية ، جامعة بغداد العدد ٤٢ ، كانون الثاني – حزيران ، ٢٠١١ ، ص١٣٩ .
٨- للتفضل حول الازمة الامنية واثارها على المجتمع العراقي ينظر : الاستيراتيجية الامريكية واثرها على الوضع الامني – الاجتماعي في العراق ، هيفاء احمد محمد ، في كتاب (الاستيراتيجية الامريكية في العراق وتداعياتها) ، (مجموعة باحثين) ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٨ .
٩- تحول العراق من "دولة عازلة" الى "دولة ساحة" تستقطب الصراعات المباشرة او بالوكالة واهمها الجماعات الارهابية المسلحة . ينظر :
http://www.Carengie.me.org
١٠- للتفصيل أكثر حول الجهات التي تقف وراء العنف في العرق ينظر : توماس دونللي ، عملية الحرية العراقية ، مركز المشروع الامريكي لابحاث السياسية العامة (American enterprise institute for public policy research)
ترجمة : مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستيراتيجية . www.alkashif.com . .
١١- هناك اراء متعددة حول الجهة التي تقف وراء دعم الارهاب في العراق واستهداف المواطنين الابرياء او عناصر الاجهزة الامنية الحكومية والمنشأت الحيوية للدول العراقية . فهناك من يلقي باللوم على قوى الاحتلال ، وان هدفها خلق الفوضى وتخريب البلاد ، وهناك من يذهب بالقول الى ان عناصر النظام السابق التي خسرت مكاسبها هي التي تنظم وتمول وتقود تلك العمليات الارهابية ،وهناك اراء اخرى ترى بان جهات اقليمية تقف وراء تلك العمليات الارهابية ليس من مصلحتها استقرار العراق سياسياً واقتصادياً الى غيرها من الاراء ، والرأي الاصح – بحسب ما أرى – ان كل تلك الاسباب مجتمعة تقف وراء الازمة الامنية في البلاد . ولكن المسؤولية الكبرى على من يتواطأ في الداخل مع الخارجي . للتفصيل ينظر : دهام محمد العزاوي ، الاحتلال الامريكي للعراق وابعاد الفيدرالية الكردية ، (الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات ، ٢٠٠٩) ، ص١١٠ ومابعدها .
١٢- للتفضيل اكثر ينظر : انطوني كوردسمان وإمّاديفيس ، مركز الدراسات الاستيراتيجية والدولية (Center for Strategic & International Studies) ، انيسان/ابريل ٢٠٠٧ ، ترجمة : مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستيراتيجية .
www.alkashif.org.com
١٣- ينظر : http ://www.alkaba.net .
كذلك ينظر : ستار جبار علاوي ، المؤسسات المعنية والمؤثرة في وضع الاستراتيجية الامريكية الخاصة بالعراق ، في كتاب (الاستراتجية الامريكية في العراق وتداعياتها) (مجموعة باحثين) . مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٨ .

١٤- محمد السعيد ادريس ، مآل الفكر القومي العربي ، مجلة شؤون الاوسط ، بيروت ، العدد ١٣٤ ، ٢٠١٠ ، ص١٨ .

١٥- هيفاء احمد محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٣٣ ومابعدها .

١٦- للتفصيل اكثر : دحام محمد الغراوي ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٨ ومابعدها.

١٧- للتفصيل أكثر ينظر : علي الشمراني ، صراع الاضداد المعارضة العراقية بعد حرب الخليج (لندن : دار الحكمة ، ٢٠٠٣) .
كذلك ينظر : حسن العلوي ، الشيعة والدولة القومية ، (قم : دار الثقافة للطباعة والنشر ، د.ت) .

١٨- فيبي مار ، مخاطر الاحتلال ، مجلة الشؤون الخارجية (Foreign affairs) ، تموز – اب ٢٠٠٥ ، ترجمة : مركز الكاشف للمتابعة والدارسات الاستراتيجية ، www.alkashif.org.com .

١٩- تشارلز كروثامر (charles kraut hammer) ، بعد ان بلغت اوج مجدها .. امريكا تواجه ضغوطاً ، معهد بحوث السياسة الخارجية ، كانون الاول/ديسمبر ٢٠٠٦ ، ترجمة : مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستيراتيجية .
www.alkashif.org.com .

٢٠- ايمان رجب ، تعقيدات هيكلية : استقرار العراق علاقة اشكالية الامن والسياسة ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد ١٧٩ ، ص١٢١ .

٢١- عبد القادر محمد فهمي ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٣٥ .

٢٢- انطوني كوردزمان ، سياسية الولايات المتحدة والتقسيم القاسي والانفصالية والفيدرالية في العراق ، مركز الدراسات الدولية والاستيراتيجية CSIS .
(center for strategic & international studies)ترجمة : مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستيرتيجية ،
www.alkashif.org.com. .

٢٣- دانييل ألن .بايمن وكينث أم . بولاك ، احتواء انتشار الحرب الاهلية العراقية ، مركز سابان لسياسة الشرق الاوسط (Saban center for middle east policy).
ترجمة :مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستيراتيجية
www.alkashif.org. com .

٢٤- للتفصيل ينظر : حامد الخفاف ، النصوص الصادرة من سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية ، ط٢ (بيروت : دار المؤرخ العربي ، ٢٠١٠) ، ص٢٢٠-٢٣١ .

٢٥- تحول العراق الى ساحة للحروب بالوكالة للدول الاقليمية والدولية بالاعتماد على الارهاب وتسهيل دخوله الى العراق . ينظر:
http://www.carnegie.me.org

٢٦- خير الدين حسيب ، الاستيراتيجيات الامريكية تجاه العراق والوطن العربي (في كتاب : العراق من الاحتلال الى التحرير) ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٦) ، ص١٠٦ .

٢٧- عبد الجبار احمد عبدالله ، الية المصالحة الوطنية ، مجلة شؤون عراقية ، العدد الاول ، تشرين الثاني ٢٠٠٩ ، ص١٦٣ .
خليل مخيف الربيعي ، مجلة شؤون عراقية ، العدد الثاني ، مركز العراق للدراسات ، شباط ٢٠٠٩ ، ص٧٣ .